

Distr.: General
12 November 2001
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الاجتماع التحضيري غير الرسمي للجنة المختصة

للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد

بوينس آيرس، ٤-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

المقترحات والمساهمات الواردة من الحكومات

الأرجنتين: عناصر مقترح ادراجها في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- ١- ترى حكومة الأرجنتين أنه، نظرا للطابع المعقد للفساد، ينبغي أن تُولى درجة خاصة من الأهمية لكل من الاستراتيجيات الوقائية وللتدابير الرامية إلى معاقبة الممارسات الفاسدة. وفي هذا الصدد، فإن تنوع الطرق التي يتجلى فيها الفساد من شأنه أن يدفع البلدان إلى النظر في دمج النظم والآليات التي تجعل بالإمكان ممارسة مراقبة وافية بالغرض على الإدارة العامة وعملية اتخاذ القرارات.
- ٢- وفي إطار قائمة التدابير والاستراتيجيات الوقائية، ينبغي التأكيد على تلك التي تيسر سبيل الوصول إلى المعلومات، وتزويد من درجة الشفافية في القرارات الحكومية، وتحسن نوعية العمليات المنطوية على نفقات حكومية، وخصوصاً التعاقدات العمومية، والتي تمكن من وضع مبادئ توجيهية دقيقة لضمان عدم اخضاع القطاع العام للمصالح الخاصة مثلما يحدث في حالات تضارب المصالح وغير ذلك من الحالات المماثلة.
- ٣- ولا بد من الإشارة إلى أن هذه ليست قائمة شاملة من التدابير وإجراءات العمل والاستراتيجيات. فالكثير من هذه التدابير والاجراءات والاستراتيجيات وغيرها من البدائل كانت قد أدرجت من قبل في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (انظر الوثيقة E/1996/99) وغيرها من الصكوك القانونية الدولية.
- ٤- وعادة ما تحدث الممارسات الفاسدة في نظم ذات مستويات غير مناسبة من الصلاحيات التقديرية، وتتسم بالافتقار إلى الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات وضعف الضوابط الرقابية المؤسسية. فالغرض من التدابير والاستراتيجيات الوارد ذكرها آنفا هو معالجة

هذه النواقص عن طريق تقليص الصلاحية التقديرية لدى الموظفين العموميين بدرجة معقولة، وزيادة درجة الشفافية في عملية اتخاذ القرارات عن طريق شرح الاجراءات التشريعية المقترحة، وانشاء مؤسسات تسمح للمجتمع عموماً برصدها.

٥- وفي دراستها لهذه الأفكار، فإن الأرجنتين ترغب خصوصاً في ادراج العناصر الواردة أدناه في نص اتفاقية الأمم المتحدة المقبلة لمكافحة الفساد.

١- انشاء نظم تؤدي إلى تحسين اطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالاجراءات التي تتخذها الدولة

٦- يعتبر اطلاع الجمهور على المعلومات جزءاً لا غنى عنه لرصد أعمال الحكومة. وفي هذا الصدد، فإنه ينبغي أن يكون هناك نظام لتسهيل سبل الوصول إلى المعلومات بوجه عام.

الصكوك الدولية المتضمنة أحكاماً تتعلق بهذه النقطة:

الاعلان الختامي للملتقى العالمي الثاني لمكافحة الفساد وضمان النزاهة، الذي عُقد في لاهاي في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ (الفقرة ١١).

٢- تنفيذ آليات تؤدي إلى زيادة الشفافية في اتخاذ القرارات الحكومية

٧- تقترح الأرجنتين دمج الآليات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتيح مشاركة الأطراف المهمة وعامة الجمهور والمنظمات غير الحكومية والكيانات القطاعية الأخرى من خلال نظم تنطوي على ترتيبات تكفل عقد مشاورات ومناقشات بشأن مشاريع القرارات وذلك بهدف تعزيز الطابع الديمقراطي للقرارات الادارية.

الصكوك الدولية المتضمنة أحكاماً تتعلق بهذه النقطة:

القرار ٢٤ (٩٧) الصادر عن مجلس أوروبا بشأن المبادئ التوجيهية العشرين لمكافحة الفساد (الفقرة ٩).

٣- إنشاء نظم لرصد الأموال التي يخصصها القطاع العام للمنظمات السياسية أو الجمعيات المدنية أو المؤسسات أو الأشخاص غير العموميين الآخرين

٨- يتأتى المصدر المالي الرئيسي للمساعدة التي تقدمها الدولة للكيانات الخاصة من الضرائب التي يدفعها المواطنون، والسؤال الجوهري في هذه الصدد يتعلق بإمكانية رصد تخصيص هذه الأموال واستخدامها.

الصكوك الدولية المتضمنة أحكاماً تتعلق بهذه النقطة:

- (أ) القرار ٢٤ (٩٧) الصادر عن مجلس أوروبا بشأن المبادئ التوجيهية العشرين لمكافحة الفساد (الفقرة ١٥)؛ و
- (ب) الإعلان الختامي للملتقى العالمي لمكافحة الفساد وضمان النزاهة (الفقرة ١٢).

٤- تنفيذ نظم لتحسين الشفافية واستخدام الأموال العامة في التعاقدات العمومية استخداما مناسباً

- ٩- تؤيد الأرجنتين إنشاء آليات تتيح توسيع مشاركة الأطراف الرئيسية الفاعلة في السوق في العمليات التعاقدية. وينبغي لهذه النظم أن تؤدي وظيفتها ابتداء من مختلف مراحل اعداد المستندات الخاصة بتقديم العطاءات وانتهاء إلى اختيار المقاول. ويجب أن يتم، في العملية التعاقدية، اعطاء الأولوية للاعلان عنها بطريقة وافية بالغرض بغية تأمين أوسع منافسة ممكنة في تقديم العطاءات.
- الصكوك الدولية المتضمنة أحكاماً تتعلق بهذه النقطة:

- (أ) اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (المادة الثالثة)؛ و
- (ب) القرار ٢٤ (٩٧) الصادر عن مجلس أوروبا بشأن المبادئ التوجيهية العشرين لمكافحة الفساد (الفقرة ١٥).

٥- تنفيذ آليات لتحديد أوجه تضارب المصالح ومنعه فيما بين الموظفين العموميين

- ١٠- ينبغي أن يكون أحد الاهتمامات الرئيسية في المرحلة الراهنة من مكافحة الفساد ضمان فصل المجالين العام والخاص على نحو واف بالغرض. ذلك أن الاختلاف في التمييز بين هذين المجالين يؤدي إلى نشوء أوجه من التضارب في المصالح. وعموما فإن تضارب المصالح ينشأ عند حصول موظف عمومي على منفعة اقتصادية أو مالية غير مستحقة، نتيجة لقرار يتخذه ذلك الموظف. وهذا تداخل فيمل بين وظائف الموظف العمومي ومصالحه الخاصة.
- ١١- وسعياً إلى ضمان الرصد الوقائي الوافي بالغرض في هذا المجال، فإنه ينبغي للموظفين العموميين الاعلان عن أي مصالح تجارية أو اقتصادية و/أو مالية قد تؤدي إلى تضارب المصالح أثناء ممارسة مهامهم الرسمية. علاوة على ذلك، فإنه لا بد من أن يتضمن التشريع أحكاماً تؤمّن حلولاً وافية لمختلف الحالات وتوفّر سبل علاج عملية وفعالة.
- ١٢- وينبغي أن تشمل هذه الأحكام الأداء الشامل للموظف خلال ممارسة مهامه، كما ينبغي أن تراعى العلاقات التي قد تنشأ حال توقف الموظف العمومي عن أداء وظائفه.

الصكوك الدولية المتضمنة أحكاماً بشأن هذه النقطة:

- (أ) المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، القسم الثاني (قرار الجمعية العامة ٥٩/٥١؛ المرفق)؛

(ب) اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (المادة الثالثة)؛

(ج) التوصية الصادرة عن مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بعنوان

"تحسين السلوك الأخلاقي في الخدمة العامة".

٦- نظام أداء الموظفين العموميين القسم

١٣- تتمثل إحدى وسائل تيسير السياسات الرامية إلى منع تضارب المصالح وحالات التناقض واحتمالات الاثراء غير المشروع في اعتماد نظام لأداء الموظفين العموميين القسّم الوظيفي. وينبغي للصكوك الخاصة بذلك أن تحتوي على المعلومات اللازمة لتحديد المتغيرات في الوضع الاقتصادي للموظف، ووصف لمصالحه وذلك لتقدير احتمالات التضارب بينها وبين وظائفه العامة.

الصكوك الدولية المضمنة أحكاماً تتعلق بهذه النقطة:

(أ) المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، القسم الثالث (قرار الجمعية العامة ٥٩/٥١، المرفق)؛

(ب) اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (المادة الثالثة).

٧- انشاء آلية للمتابعة

١٤- تعتقد الأرجنتين، وهي تضع في اعتبارها آلية الرصد المتعددة الأطراف، أنه من المستصوب النظر في امكانية استحداث آلية لمابعة تنفيذ الاتفاقية المقبلة. وينبغي لهذه الآلية أن تعتمد، دون المساس بالمكونات الأخرى التي يمكن أن تضمن عملها بصورة فعالة، نظاماً من المؤشرات يظهر على نحو موضوعي التقدم الذي تحرزه الدول من خلال ما تتخذه من التدابير أو الاجراءات أو السياسات أو الاستراتيجيات في ميادين الشفافية وحسن الإدارة والمساءلة.